الأنوار

الأربعاء 03 -07-2024 العدد 16990

7

المفتي الشيخ حسن خالد.. مفتي التوازنات الوطنية والعيش الواحد (١/ ٢)

د. خالد قباني*

الأب الرئيس،

بمثل هذه الجامعة، الجامعة اليسوعية، التي تحتفل هذه الأيام بمرور ١٥٠ سنة على تأسيسها (سنة ١٨٧٥)، والتي تحمل معها ذخائرها النفيسة على مدى هذه السنين، العلم والتراث الحضاري والانفتاح والتميّز والعطاء للبنانيين، كل اللبنانيين، ومن أجل لبنان، ولكل إنسان.

بمثل هذه الجامعة يبنى الوطن.. بمثل هذه الجامعة التي تعرف قيمة الرجال، فتقيم اليوم ندوة فكرية في ذكرى استشهاد سماحة المفتي الشيخ حسن خالد، القيمة الوطنية والحضارية والفكرية والإنسانية، لا نخشى على لبنان وعلى وحدته وعيشه المشترك، بل نتساءل، من يجرؤ والحال ما تقدّم، على العبث بعيش لبنان المشترك؟

شكراً أيها الأب الرئيس، سليم دكاش اليسوعي، وشكراً لجامعة القديس يوسف (الجامعة اليسوعية)، شكراً لمفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان رعايته هذا الاحتفال.

شهيد الحق، شهيد الوحدة الوطنية، شهيد الحرية والكلمة الحرّة، هو الشهيد المفتي الشيخ حسن خالد رحمه الله، رجل الوطنية والعيش المشترك الإسلامي – المسيحي، المسلم العروبي، اللبناني الحر، الذي لم يرَ للبنان صنواً ولا ارتضى عنه وطناً بديلاً، جهر بشجاعته المعهودة، وبصراحته البالغة، وبصدقه العميق، وببلاغته الآسرة، بتمسّكه بلبنان الواحد، أرضاً وشعباً ودولة، لبنان السيد الحر المستقل، وطناً نهائياً لجميع أبنائه، فكانت دار الفتوى في مؤتمرها الإسلامي الجامع في عام ١٩٨٣، في حمأة الاقتتال المدمر بين القوى والأحزاب السياسية اللبنانية، وفي غمرة الانقسامات السياسية الحادّة حول هوية لبنان وموقعه ودوره، ومن موقعها وإدراكها لدورها الوطني التاريخي، تعلن بإجماع المرجعيات الإسلامية، وبحضور الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية، والعلّامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وشيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ محمد أبو شقرا، الثوابت الإسلامية العشر، وفي مقدمتها: لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، وأحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، لبنان عربي الهوية والانتماء. ذلك الإعلان الذي تصدّر مقدمة الدستور المعدّل الذي أقره المجلس النيابي في جلسته التاريخية التي انعقدت في ١٩٩٠/٠٩/٢١، تطبيقاً لاتفاق الطائف الذي اجتمعت عليه إرادة اللبنانيين، وتأكيداً منهم وإيماناً بوطنهم لبنان والعيش المشترك، القائم على مبادئ الحق والمساواة والعدالة والتسامح والاعتدال والانفتاح والديموقراطية، وبناء دولة القانون والمؤسسات.

لم يكن اتفاق الطائف وليد إرادة خارجية، بل جاء استجابة لإرادة اللبنانيين بوضع حد لحرب أهلية مدمرة دامت أكثر من خمس عشرة سنة ١٩٧٥– ١٩٨٩، خلّفت الخراب والدماء في كل مكان من أرض لبنان، وقضت أو كادت تقضي على ما كان يجمع اللبنانيين من عيش مشترك، شكّل نموذجاً لدولة ديموقراطية، أساسها الشراكة والعدالة والمساواة والحرية.

رحّب اللبنانيون بهذا الاتفاق الذي جاء حصيلة وخلاصة مختلف الآراء والأفكار والاقتراحات والمؤتمرات والمشاريع والحوارات التي شغلت الأوساط والأندية السياسية والفكرية اللبنانية سنوات طوال، وعزّز نجاح اللقاء النيابي الذي عقد في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية في تشرين الأول سنة ١٩٨٩ أنه قد تمّ في مناخ إقليمي ودولي ملائم ومشجّع، وكان من نتائجه المباشرة وقف الحرب وإحلال السلام وإحياء المؤسسات الدستورية وبدء ورشة البناء والإعمار التي تولّاها الرئيس الشهيد رفيق الحريري وأعاد من خلالها لبنان إلى خريطة العالم.

إرادة اللبنانيين كانت الكلمة الفصل في عودة لبنان إلى حالته الطبيعية، إلى سلامه ووحدته وأمنه واستقراره وعيشه المشترك، وكان للمرجعيات الدينية دورها البارز والمميّز، في عملية التهدئة وبث روح الوفاق والوئام بين اللبنانيين والدعوة إلى نبذ العنف ووقف الاقتتال والعودة إلى لغة الحوار والتفاهم، لإنقاذ لبنان الذي بات مصيره مهدّداً، فكانت اللقاءات التي جمعت بين هذه المرجعيات، لا سيما القمم الروحية التي حصلت في بكركي ودار الفتوى والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ودار الطائفة الدرزية، ناهيك عن قمم عرمون التي احتضنها المفتي الشيخ حسن خالد في دارته في عرمون لحضّ المتقاتلين على وقف الاقتتال، والعودة إلى الحوار ولغة العقل في معالجة خلافاتهم ونزاعاتهم وإنقاذ لبنان، فضلاً عن مشاركة كل المرجعيات الدينية الذين جمعهم في الكويت وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد وكان لموقفهم الموحّد والوطني أثره البالغ في التمهيد لمؤتمر الطائف ونجاحه.

لم يكن انتخاب الشيخ حسن خالد مفتياً للجمهورية اللبنانية بإجماع المسلمين السُّنَة في سنة ١٩٦٦ أمراً عادياً في تاريخ بيروت، بل كان حدثاً ملفتاً، كان يحاكي قلوب أهل السنّة المتأججة، بعد غياب دار الفتوى قسراً عن القيام بدورها الوطني التاريخي المعتاد بسبب مرض المفتي الشيخ محمد علايا الذي أقعده المرض عن مزاولة عمله ونشاطه، في ظروف صعبة جداً وحساسة كان يمرّ بها لبنان والعالم العربي، ولأن من تبوأ هذا المنصب، كان شيخاً جليلاً، خرج من الوسط الشعبي، وكان ابن بيئته، ابن بيروت والطريق الجديدة، الذي عرف بتواضعه وقربه من الناس، وعايش الناس وشاركهم همومهم وشجونهم، وكان خطيباً لمسجد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، في الطريق الجديدة، وكان هادئاً ورصيناً، وجريئاً في قول كلمة الحق وشجاعاً في مقاربة الأمور وقول الحقيقة، لا يخاف في الحق لومة لائم، فاكتسب ثقة الناس ومحبتهم وكان المرجع الأمين الموثوق، واحتل مكانة دينية ووطنية عالية في لبنان والعالم العربي والإسلامي. ومن موقعه الديني والوطني، استطاع أن يساهم في إنقاذ لبنان وإخراجه من حالة الحرب إلى حالة السلام الداخلي. رافقته وشاركته في معظم لقاءاته واجتماعاته في الداخل والخارج وكنت مع الصديق العزيز محمد السماك خير معيّن له في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة من تاريخ لبنان. كان يستوقفك هذا الرجل بسعة علمه، وتنوّع وغنى ثقافته، وقوة حجّته، وحضوره المميّز، ولا سيما في النقاشات والحوارات التي كان يجريها مع المرجعيات الإسلامية والمسيحية حول قضايا الدين والقيم الروحية والإنسانية والعدالة، ومفهوم الدولة والحرية، والعلاقة بين الدين وقيمه والدولة ونظمها، وحقوق الإنسان، وبناء الحياة وإعمار الكون، فكان في كل ذلك مرجعاً يؤنس لحديثه، ويشهد لعلمه ورحابة أفقه وعظيم تأثيره، وشدّة إيمانه وتمسّكه بقيم الحرية والعدالة والمساواة والرحمة بين البشر والتسامح والاعتدال الذي جعله محل تقدير واحترام الداخل والخارج. والكثير من هذه الموضوعات كانت محور الكتب التي ألفها، بما في ذلك أصول الفقه والأحوال الشخصية والدراسات المقارنة بين الأديان والتدريس في كليات الشريعة، وممارسته للقضاء، وعضويته في المجامع الفقهية في منظمة الدول الإسلامية ومجمع البحوث في مصر والمجمع الفقهي في مكة المكرمة، كلها جعلت منه مرجعاً ومفكراً إسلامياً معتمداً.

سرعان ما غرق اللبنانيون في أحداث أليمة، قسمت البلاد إلى فريقين متقاتلين، كل يسعى إلى إثبات وجهة نظره، ويعمل على فرض مطالبه وآرائه ومشاريعه وما يقترحه من إصلاحات وحلول للقضايا المختلف عليها، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، ويتوسل العنف والقتال سبيلاً إلى بلوغ أهدافه ومخططاته، وفريق ثالث رفض العنف والقتال كأسلوب لمعالجة المشاكل والخلافات الداخلية، ولم يقبل سوى بالحوار طريقاً ومنهجاً لحل مشاكل لبنان، مهما بلغت الصعوبات، لأن العنف لا يولد إلّا العنف ويزيد الأمور تعقيداً ويباعد بين اللبنانيين، ولا ينتج إلّا الخراب والدمار، ووقفت المرجعيات الدينية صفّاً واحداً في مواجهة العنف واستعمال السلاح والدفاع عن وحدة لبنان والعيش المشترك، وتجنّدت جميعها من أجل الحفاظ على لبنان وأمنه واستقراره، وكان في مقدمة هذه المرجعيات البطريرك صفير والمفتي الشيخ حسن خالد والعلامة محمد مهدي شمس الدين، وإلى جانبهم رجالات الفكر والسياسة، ومعهم المجتمع المدني والجمعيات والأندية الثقافية والفكرية والاجتماعية، ولا يمكن إلّا أن نذكر مبادرات المطران بولس مطر صاحب الكلمة الطيبة التي تشفي القلوب والعقل الراجح الذي ينير الدروب، وكذلك المطران إلياس عودة، مطران بيروت، الصوت الصادح بالحق والضمير الوطني المقاوم، ومشايخ عقل الطائفة الدرزية، ولا سيما الشيخ الدكتور سامي أبي المنى الذين حملوا لواء وحدة لبنان وعيشه المشترك، وهم على عهودهم باقون. ولكن الأحداث تفاقمت وامتدت لتشمل لبنان كلّه، وكانت تنتقل من منطقة إلى منطقة بوتيرة تصعيدية، وزادت الأمور خطورة وتعقيداً التدخلات الخارجية التي حوّلت لبنان كلّه إلى ساحات للاقتتال، وأمدّت الجهات المتقاتلة بكل الإمكانات المادية والمالية والدعم السياسي ما أمن للحرب أن تطول إلى أمد غير محدود، ما جعل إمكانية الخروج منها أمراً غير متيسر، بحيث خرجت الحرب عن حدودها ومسارها الداخلي، لكي تأخذ مساراً إقليمياً ودولياً، وأخطر ما في هذه الحرب أنها قد أخذت وجهاً طائفياً، وتحوّل الصراع من صراع مطلبي وإصلاحي إلى صراع سياسي طائفي بين الطوائف اللبنانية، عرف بحرب السنتين ١٩٧٥–١٩٧٦، وحرب التهجير، تهجير المسلمين والمسيحيين من مناطقهم، وكانت الشرارة الأولى للمشاريع التي وضعتها الأطراف المتصارعة، ومعظمها ذات طابع تقسيمي.

لم يقف سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد صامتاً أمام ما يحدث من تدمير ممنهج للبنان وضرب لوحدته وعيشه المشترك، فجاهر برفضه الصريح والواضح للحرب والاقتتال بين اللبنانيين، وما يحضر للبنان من فتن ومصير ومشاريع تهدّد وحدته واستقلاله وسيادته ونظامه الديموقراطي ونموذجه الإنساني الفريد، لم ينضم إلى أكثرية صامتة، لا حول لها ولا قوة، بل كان جريئاً وشجاعاً في تصديه لدعوات العنف والاقتتال والتقسيم ولكل من يحرض على العنف والاقتتال، وكانت أبواب دار الفتوى وداره في بيروت وعرمون مشرّعة للقاءات والاجتماعات والحوارات بين اللبنانيين والقيادات الفكرية والسياسية والدينية، للتداول والتباحث في كل ما يجمع بين اللبنانيين على مختلف مشاربهم وانتماءاتهم، دفعاً للفتنة ووضع حد للحرب ومناهضة الطائفية والمذهبية، ودعوة اللبنانيين للبحث في اجتراح الحلول للعودة بلبنان إلى سلامه وأمنه ووحدته، وكانت كلماته وخطبه ومواقفه تخاطب العقل والقلب وتحث اللبنانيين على التآخي والتعاون والتفاهم على ما يعيد للبنان موقعه ودوره واستقراره ووهجه وصفائه وسلمه الأهلي والوطني.

أدرك سماحته مخاطر الحض على الطائفية والمذهبية، وبرهنت الأحداث الأليمة التي اجتاحت لبنان على مدى تأثير الطائفية في شحن النفوس وإشعال الحرب، وما كان لها من فعل وتأثير مدمر في البناء الوطني، حيث أصبحت مادة للاستغلال السياسي، فطالب بإلغاء الطائفية السياسية لأن هذا الإلغاء يعيد المواطن إلى كنف الدولة، ويجعل العلاقة بين الفرد والدولة علاقة مباشرة لا تمر عبر الطوائف ومؤسساتها ومرجعياتها، ويؤدي في الوقت نفسه إلى إحكام الصلة بين الدولة والمواطن، وإلى تحقيق مزيد من الديموقراطية على قاعدة المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وإلى تعزيز الوحدة الوطنية، كما يعيد للدولة دورها كدولة حاضنة لكل اللبنانيين ومسؤولة عن أمنهم وسلامتهم وكرامة عيشهم، وناظمة للاجتماع السياسي اللبناني في إطار الدستور، على أن يصار إلى تحقيقه وفق خطة مرحلية، تؤدي بصورة تدريجية وطبيعية إلى هذا الإلغاء في مناخات ملائمة ومطمئنة، وفي أجواء من الثقة والأمان، وأن يحاط بالضمانات التي تحول دون إثارة الهواجس والمخاوف لدى المكونات اللبنانية. كان سماحته يؤمن بلبنان الوطن والدولة وصيغته التي تجمع بين اللبنانيين في حياة مشتركة، وقدرتهم على العيش معاً ضمن كيان سياسي وطني واحد، يجمع الطوائف اللبنانية كلها، بمختلف انتماءاتها الدينية والعقائدية والثقافية، في إطار دولة مستقلة وموحدة، قوامها المساواة والعدالة والحرية، ودافع بصلابة عن الكيان اللبناني، ولذلك لم تقوَ الأحداث التي عصفت في لبنان على ضرب ميثاق عيشه المشترك وإرادة اللبنانيين الجامعة في العيش معاً، كما لم تقوَ على تقويض أسس هذا العيش المشترك ومقومات هذا العيش، وإن كان قد تعرض، ولا يزال يتعرض لاهتزازات كثيرة وتحديات خطيرة بعد الميثاق التأسيسي لعام ١٩٤٣، ولا سيما إبان الحرب الأهلية بين عام ١٩٧٥– ١٩٩٠.

من هنا نفهم مقولة البابا الراحل يوحنا بولس الثاني إن لبنان هو أكثر من وطن، إنه رسالة حق ورسالة فكر ورسالة تسامح واعتدال. ورأى سماحته أن اللبنانيين جميعاً مؤتمنون بالحفاظ على هذه الرسالة، لان لبنان يجمع هذه المعاني كلها، في تكوينه، وفي نمط عيشه، وفي انفتاح أبنائه، وهذه ميزة لبنان. ولذلك استطاع أن يصمد في وجه الأعاصير والأحداث والتحديات والفتن التي لم تتوقف، لا في ماضيه ولا في حاضره.

يشكّل تحصين الوحدة الداخلية، وتشابك المصالح الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة والانماء المتوازن، والتكافل والتضامن الوطني بين اللبنانيين، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والديموقراطية والمساءلة والمحاسبة والحكم الرشيد، وتوسيع مساحات التواصل والتلاقي، وتعميق مفهوم المواطن والمواطنة، واستقلال لقضاء، مداميك الوحدة الوطنية، والوفاق الوطني والتقارب بين اللبنانيين.

وانّ الاحتكام إلى الدستور وقوة التوازن، لا إلى موازين القوى والخارج كما يرى سماحته، هو الكفيل بحل نزاعاتنا الداخلية وتحقيق دولة القانون، وان الاعتدال والبعد عن التطرف، هو سمة لبنان، وهو دائرة امان وحماية للبنان. هذه القيم والمفاهيم والقواعد السياسية والدستورية والوطنية والإنسانية هي الكفيلة بمواجهة المخاطر، وتحويل لبنان إلى نموذج حضاري للعيش الإسلامي– المسيحي المشترك الآمن والمستقر. وهذا ما عمل عليه، ودعا إليه سماحة المفتي الشهيد الشيخ حسن خالد الذي دفع حياته ثمناً لإيمانه وقناعاته ودفاعاً عن لبنان وصيغة عيشه المشترك.

لقد استقى سماحته كل هذه القيم والمبادئ والقواعد من أخلاق القرآن وآداب الإسلام التي نشأ عليها، وهي الصدق والأمانة والتسامح واحترام الآخر. أعرَضَ عن السياسة ولم يتعاطَ مع أهل السياسة، على ما هو جارٍ ومألوف في الحياة السياسية اللبنانية، وبقي بعيداً عنها، وأخضعها لمعاييره ومبادئه التي عاش عليها وطبعت مسيرة حياته، ورفض إقحام الدين في السياسة أو السياسة في الدين، وحافظ على استقلاليته وعلى دوره الجامع والتوفيقي، فكان المرجعية الموثوقة والمهابة لدى الجميع.

وأكّد سماحته أنه لا يجوز للدولة أن تتخلى عن دورها وعن مسؤولياتها في رعاية شؤون الناس والحرص على أمنهم وسلامهم، ودعا الشعب اللبناني أن يعتاد العيش في كنف الدولة، وتقبل فكرة الدولة واحترام قوانينها ودستورها، والخضوع لسلطانها لأنّه يتحول خارج الدولة إلى جماعات وطوائف وقبائل متناحرة لا رابط بينها ولا كيان له، إذْ لا بديل للمواطن عن الدولة، ولا يمكن لسلطة، مهما أوتيت من القوة أو القدرة أن تحل محل الدولة، او تؤمن الحماية للمواطن. ولا يجوز للأحزاب أو للقوى السياسية أن تقاسم الدولة سلطتها أو تنازع الدولة سلطاتها، أو تشاركها السيادة على إقليمها أو على مواطنيها. وما عاد من المقبول أن تستقوي الطوائف والأحزاب أو القوى السياسية على الدولة، وأن تتحدى سلطة الدولة، أو أن تصادر الحقوق والحريات، أو أن تستقطع لنفسها الإدارات والمرافق العامة، وأنْ تتوزّع منافعها وخيراتها، وتتبادلها من وقت لآخر، لأن ذلك كلّه يقوض أركان الدولة، ويهدم مقوماتها وركائزها، ويلغي مفهوم الحرية والديموقراطية، ويجعل الدولة ومؤسساتها حقلاً للتجاذب والمنافع، ويجعل الطوائف في مواجهة بعضها البعض، ما يسيء إلى علاقات الود والتفاهم والتعاون والثقة التي يجب أن تسود في ما بينها، حيث يصبح اللبنانيون في خدمة طوائفهم لا في خدمة مواطنيهم، وهو ما يحصل اليوم، وهو ما أدّى إلى تعميق الحساسيات الطائفية والمذهبية، وما حول الساحة اللبنانية إلى ساحة صراع وتنافس داخلي بين هذه الطوائف والمذاهب، تتسرب إليها الصراعات الإقليمية والدولية، كما يتسرب المطر من سقوف البيوت، فتغرق البيوت بالمياه وتفقد صلاحيتها للسكن، كما يقول الرئيس سليم الحص.

وينادي سماحته، ويعلي الصوت أن اللبنانيين باتوا بحاجة إلى دولة تحميهم وترعى شؤون حياتهم ومعاشهم، وتوفر لهم الأمان، وتهتم بمشكلاتهم، وتصون كراماتهم وحقوقهم وحرياتهم، في وقت لم تنجح الأحزاب اللبنانية في تقديم نموذج مقنع للديمقراطية أو للحرية أو للنزاهة أو للحكم الرشيد، ولكن نجحت، طبعاً، نجحت في مقاتلة بعضها البعض وفي تدمير لبنان، وعرضت مصير لبنان ومستقبل أبنائه إلى الانهيار والفوضى.

---

* وزير سابق